المشروع: تحلية ونقل المياه العقبة - عمّان (مشروع الناقل الوطني)

دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي لعام 2025

الفصل 8: اشراك أصحاب المصلحة

قائمة المحتويات

8 إشراك أصحاب المصلحة.....8-4
8-1 مقدمة.....8-4
8-2 ملخص اشراك أصحاب المصلحة في دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي لمشروع الناقل الوطني لعام 2022 التي قدمتها شركة تيترا تك Tetra Tech و شركة انجيكون Engicon.....8-4
8-3 ملخص عن عنصر الطاقة المتجددة ضمن اشراك أصحاب المصلحة في دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي لمشروع الناقل الوطني لعام 2025 التي قدمتها شركة تيترا تيك Tetra Tech.....8-5
8-4 نظرة عامة على أشراك أصحاب المصلحة في دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي لمشروع الناقل الوطني لعام 2025 – أيلول إلى تشرين اول 2025 8-6
-8-4-1 المشاركة المتخصصة مع والهيئات التنظيمية والخبراء بخصوص مواضيع محددة 8-6
-8-4-2 مشاركة دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي مع السلطات المحلية وأصحاب المصلحة في المجتمع.8-7
8-5 ملخص مشروع نقل وتحلية المياه العقبة-عمّان (مشرع الناقل الوطني) لعام 2025 تعليقات أصحاب المصلحة على دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي 8-10
8-6 تعزيز الإفصاح عن حزمة دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي لعام 2025 8-19
8-7 خطة إشراك أصحاب المصلحة لمشروع الناقل الوطني 8-23

قائمة الجداول

الجدول8 -1 : ملخص مشاركة أصحاب المصلحة 8-9
الجدول8 -2 : ملخص تعليقات أصحاب المصلحة.....8-12
جدول8 -3 : اجتماعات الإفصاح – كانون ثاني 2026 8-21

8 إشراك أصحاب المصلحة

1-8 مقدمة

الهدف الرئيسي من هذا القسم هو تقديم نظرة عامة على مرحلة اشراك أصحاب المصلحة التي تمت كجزء من إعداد دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي لمشروع الناقل الوطني لعام 2025. كما يتضمن هذا القسم استعراضا عاما موجزاً لعمليات اشراك أصحاب المصلحة التي قامت بها شركة تيترا تك Tetra Tech وشركة انجيكون Engicon كجزء من دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي لمشروع الناقل الوطني لعام 2022، وكذلك تلك التي نفذتها شركة تيترا باك Tetra Tech ضمن دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي لعنصر الطاقة المتجددة لعام 2025.

تبين عملية إشراك أصحاب المصلحة في دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي لمشروع الناقل الوطني لعام 2025 الجهات التي إشراكها، والنهج والأساليب المستخدمة، واوقات وأنواع الاجتماعات التي تم عقدها في جميع أنحاء منطقة مشروع الناقل الوطني. كما يلخص المواضيع والقضايا الرئيسية التي تم أثارتها من قبل أصحاب المصلحة، وكيف أثرت هذه الملاحظات دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي والاجراءات الاحترازية. وبناءً على طلب الجهات المقرضة بإيلاء اهتمام خاص بالآثار المحتملة على المجتمعات البدوية – وبالنظر الى أن الغالبية العظمى من نطاق المشروع يقع ضمن البادية الوسطى والجنوبية – فقد شكّل اشراك أصحاب المصلحة من المجتمعات البدوية والجهات الممثلة لها في مرحلة مبكرة وعلى نطاق واسع عنصرا محوريا في منهجية دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي. في حين أن العديد من المشاورات تم إجراؤها كجزء من جمع البيانات الأساسية الأولية، فقد شكل كل اجتماع أيضًا شكلاً من أشكال المشاركة المبكرة، حيث أعرب أصحاب المصلحة عن مخاوفهم وتوقعاتهم وأولوياتهم فيما يتعلق بالمشروع. وعليه، فان هذا القسم يلخص عملية اشراك أصحاب المصلحة التي تمت حتى الآن، ويقدم لمحة عامة عن ملاحظاتهم، ويوضح كيف ستستمر عملية اشراك أصحاب المصلحة في المراحل اللاحقة، بما يتماشى مع خطة اشراك أصحاب المصلحة لمشروع الناقل الوطني.

2-8 ملخص اشراك أصحاب المصلحة في دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي لمشروع الناقل الوطني لعام 2022 التي قدمتها شركة تيترا تك Tetra Tech و شركة انجيكون Engicon

يقدم هذا القسم ملخصًا عاما لعملية اشراك أصحاب المصلحة التي قامت بها شركة تيترا تك Tetra Tech و شركة انجيكون Engicon في عام 2021 كجزء من دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي لمشروع الناقل الوطني لعام 2022. ووفقًا لمشروع الناقل الوطني لعام 2022: الملخص التنفيذي لدراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي، في 1 آذار 2021، فقد قام فريق دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي لعام 2022، وبالتنسيق مع سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة ووزارة المياه والري، بعقد حلقة تشاورية في فندق حياة ريجنسي - العقبة ايلا وعن بُعد عبر الإنترنت (بصيغة هجينة) وذلك لعرض نتائج مرحلة تحديد النطاق لمشروع الناقل الوطني على أصحاب المصلحة والحصول على ملاحظاتهم. وقد تم دعوة ما يقارب 90 مؤسسة ووكالة، ووفقًا للملخص التنفيذي لدراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي، فقد حضر الجلسة 130 شخصًا. وخلال الجلسة، أشارت دراسة تقرير تقييم الأثر البيئي والاجتماعي أنه تم عرض المشروع وذلك إلى جانب القضايا البيئية والاجتماعية المرتبطة به ومنهجية دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي. وقد تم دعوة المشاركين لطرح الأسئلة والتعبير عن مخاوفهم.

وبعد ذلك، اشارت دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي أنه تم عقد 32 اجتماعًا مع السلطات المحلية والمجتمعات المحلية خلال شهري حزيران وتموز 2021 كجزء من أنشطة إشراك أصحاب المصلحة في هذا المجال. وأخيرًا، تم تنظيم جلستين للإفصاح عن نتائج دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي لعام 2022. وقد اشارت دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي إلى أنه في 22 شباط 2022، قام فريق دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي، وبالتنسيق مع سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة ووزارة البيئة ووزارة المياه والري، بعقد جلسة إفصاح افتراضية لعرض نتائج دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي لمشروع الناقل الوطني على أصحاب المصلحة والحصول على ملاحظاتهم. وقد تم إرسال أكثر من 85 دعوة إلى مختلف الوزارات والوكالات والمؤسسات لحضور هذه الجلسة، وقد شارك فيها ما مجموعه 139 شخصًا. وبعد ذلك وفي 16 آذار2022، عقد فريق دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي، بالتنسيق مع سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة ووزارة المياه والري، جلسة إفصاح ثانية في فندق حياة ريجنسي - العقبة أيلا وعن بُعد عبر الإنترنت (بصيغة هجينة) لعرض القضايا المتعلقة بأثر المشروع على البيئة البحرية على أصحاب المصلحة والحصول على ملاحظاتهم. وقد تم دعوة حوالي 30 مؤسسة ووكالة إلى هذه الجلسة وحضرها 44 شخصًا.

ويمكن الاطلاع على وصف للتعليقات الواردة من جلسات اشراك أصحاب المصلحة المشار اليها في الصفحات من 311 إلى 335 من دراسة تقرير تقييم الأثر البيئي والاجتماعي لعام 2022. ووفقًا للملخص التنفيذي لدراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي لعام 2022 (ص. 19)، فان القضايا الرئيسية التي تم أثارتها من قبل أصحاب المصلحة تتضمن ما يلي:

- "النظر في أثر تصريف المياه المالحة على الحياة البحرية وإمكانية إعادة استخدام المياه المالحة (أو تجفيفها) بدلاً من تصريفها
- تقديم تفاصيل عن استهلاك الطاقة في المشروع
- دراسة الأثر على حركة المرور
- الحاجة إلى خطة طوارئ للمشروع وخاصة أثناء حوادث الانسكاب
- ضرورة أن يأخذ المشروع في الحسبان الأحداث الزلزالية والزلازل
- ضمان التشاور مع المجتمع المحلي
- ضمان توظيف أفراد المجتمع المحلي في وظائف أثناء البناء والتشغيل
- لم يتم تقديم معلومات بخصوص تملك الأراضي
- النظر في أثر سحب كمية كبيرة من المياه على الخليج
- النظر في تزويد جميع المجتمعات المحلية الواقعة على طول مسار خط الأنابيب بالمياه المحلاة"

3-8 ملخص عن عنصر الطاقة المتجددة ضمن اشراك أصحاب المصلحة في دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي لمشروع الناقل الوطني لعام 2025 التي قدمتها شركة تيترا تيك Tetra Tech

يقدم هذا القسم ملخصًا عاما لعملية اشراك أصحاب المصلحة التي قامت بها شركة تيترا تيك Tetra Tech في عام 2023 وفي مطلع عام 2024، كجزء من دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي لعام 2025 لعنصر الطاقة المتجددة في مشروع الناقل الوطني. ويمكن الاطلاع على تفاصيل اشراك أصحاب المصلحة المشار اليها في الصفحات من 43 إلى 50 من دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي للطاقة المتجددة).

وفقًا لدراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي للطاقة المتجددة لعام 2025، فقد تم عقد جلسة استشارة عامة في 2023/12/20. وقد شارك في الجلسة ممثلون عن الوزارات والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المحلي في منطقة المشروع. وقد عُقد الاجتماع في فندق موفنبيك في العقبة، وكان متاحًا أيضًا عن بُعد عبر الإنترنت من خلال برنامج مايكروسوفت تيمز MS Teams. وقد تم توجيه الدعوات إلى حوالي 78 مؤسسة ووكالة، وأدى ذلك إلى مشاركة 77 فردًا حضروا الجلسة شخصيًا و58 مشاركًا عن بُعد عبر الإنترنت. وقد أتاحت الجلسة طرح الأسئلة وإجراء المناقشات حول المشروع وضمان الحصول على التعليقات. وعقب انتهاء الجلسة، تم توزيع استبيان باللغتين العربية والإنجليزية على المشاركين شخصيًا وعن بُعد عبر الإنترنت. وكان الهدف من الأسئلة التسعة عشر الأولى في الاستبيان هو جمع التعليقات حول الأهمية المتصورة للآثار البيئية والاجتماعية خلال مرحلتي البناء والتشغيل. بالإضافة إلى ذلك، تم تضمين سؤالين للسماح للمشاركين بالتعبير عن أي مخاوف أو اقتراحات إضافية قد تكون لديهم. كما تم تشجيع المشاركين على مشاركة تعليقاتهم حول جلسة الحلقة التشاورية نفسها. في المجمل، فقد أجاب 37 شخصًا على الاستبيان.

القضايا الرئيسية التي أثيرت في الاستبيان:

- فرص العمل المحدودة للمجتمع المحلي
- الانحراف عن الجدول الزمني المحدد لتنفيذ المشروع بسبب عقبات مختلفة
- تقييد استعمالات أراضي الطاقة المتجددة لأغراض بديلة
- تقع المواقع المقترحة على مقربة من المناطق السكنية، لا سيما في القويره
- يقع موقع القويره داخل المنطقة الفاصلة، مما قد يترتب عليه آثار محتملة على اختيار الموقع نظرا لاعتبارات استعمالات الأراضي
- قابلية خط النقل ومرافقه للتعرض لهجمات محتملة
- مخاوف بشأن عواقب حدوث عطل كبير في خط النقل (انقطاع الخط)، مما قد يؤثر على العناصر البشرية والبيئة المحيطة
- الأثر البيئي لمحطة سحب المياه من البحر وتصريفها على النظام البيئي البحري
- الأثر على حركة الملاحة البحرية بسبب قرب المحطة وخطوطها من الأرصفة البحرية

- ارتفاع مستويات الملوحة في خليج العقبة/الجانب الأردني بسبب التعرض المطول للمياه المالحة، مما يؤثر على البيئة البحرية
- احتمال تركز الأملاح في مناطق معينة

وفقًا لدراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي للطاقة المتجددة لعام 2025، فقد تم عقد جلسة إفصاح لأصحاب المصلحة في 12 أيار 2025 في فندق حياة ريجنسي في العقبة، وقد حضرها أكثر من 42 مشاركًا، بما في ذلك ممثلون عن البنك الاستثمار الأوروبي، و وزارة المياه والري وسلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، و الجمعية الملكية لحماية الطبيعة و وزارة الاشغال العامة والاسكان والمجتمع المحلي. فيما يلي ملخص للقضايا الرئيسية التي أثيرت خلال الجلسة:

- طلبت سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة من الاستشاري ووزارة المياه والري إعداد تقييم للأثر يتوافق مع إرشادات ومجموعة أدوات تقييم الأثر في سياق التراث العالمي، حيث يمر خط النقل الهوائي عبر المنطقة الفاصلة لمنطقة محمية وادي رم. وقد يتم منح موافقة مشروطة عند تقديم هذا التقييم
- أكدت سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة أنه لم يتم إجراء أي فحص مسبق مع اليونسكو. وتم اقتراح عقد اجتماع تنسيقي بين وزارة المياه والري وسلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة ومنطقة مشروع وادي رم. وتم تحديد نقطة اتصال للتنسيق مع اليونسكو.
- جرت مناقشات حول إمكانية تغيير مسار خط النقل الهوائي لتجنب المنطقة الفاصلة بالكامل.
- أعربت سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة عن قلقها بشأن قرب مسار خط النقل الهوائي من مدرسة. وأكد الاستشاري أن الإجراءات بشأن الصحة والسلامة المجتمعية والمهنية تم معالجتها في خطة الإدارة البيئية والاجتماعية وأن التصميم التفصيلي لخط النقل الهوائي والأبراج سيأخذ هذه القضايا بعين الاعتبار
- استفسرت سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة عن حالة تملك الأراضي والأصول الموجودة على طول المسار. وأوضح الاستشاري ووزارة المياه والري أن مواقع الأبراج لم يتم تحديدها بعد وأن شركة الكهرباء الوطنية تتحمل مسؤولية تملك الأراضي والتعويضات.
- سألت الجمعية الملكية لحماية الطبيعة عن الآثار المحتملة لخط النقل الهوائي على أنواع الطيور وعما إذا كان قد تم النظر في استخدام الكابلات تحت الأرض. وأوضح الاستشاري بأنه سيتم استخدام خطوط هوائية وأنه تم إجراء مسح مخصص للصقر الأسود. واستنادًا إلى البيانات الميدانية والمراجع، فلا تعتبر المنطقة ممرًا مهمًا للطيور المهاجرة

8-4 نظرة عامة على أشراك أصحاب المصلحة في دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي لمشروع الناقل الوطني لعام 2025 – أيلول إلى تشرين اول 2025

8-4-1- المشاركة المتخصصة مع والهيئات التنظيمية والخبراء بخصوص مواضيع محددة

تم إشراك أصحاب المصلحة مع الخبراء والهيئات التنظيمية لتقديم المعلومات اللازمة لإثراء دراسات تقييم الأثر البيئي والاجتماعي:

- التنوع الحيوي: قام مستشارو فريق دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي، مجموعة انرجيز Energies Group و شركة الاتجاهات الجديدة ECO-Consult بتحديد مجموعة واسعة من المتخصصين الأردنيين في مجال البيئة والتنوع الحيوي، بما في ذلك المؤسسات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية والأفراد والمؤسسات الحكومية من اجل تقديم المداخلات، وتبادل البيانات والمراجع والمشاركة في المشاورات المستمرة طوال عملية تقييم الأثر البيئي والاجتماعي. وهذا الأمر غاية في الأهمية كون تفسير البيانات لدعم عملية تقييم الأثر البيئي والاجتماعي غالباً ما يتطلب تقييم خبراء محترفين وتبادل البيانات والتشاور مع متخصصين في الأنواع والاقليم. ويرجع ذلك إلى عدد من العوامل، من بينها أوجه القصور المتأصلة في البيانات المتاحة، ومقاييس الترابط بالإضافة إلى التحديات مع الاخذ بعين الاعتبار الحدود الدنيا. وستستمر عملية التفاعل والتعاون مع المتخصصين الأردنيين في مجال التنوع الحيوي والبيئة خلال مرحلة إنشاء المشروع وتشغيله.
- التراث الثقافي: قام مستشارو التراث الثقافي بالتعاون مع دائرة الآثار ومستشار اليونسكو لدى سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة لشؤون وادي رم خلال عملية تقييم الأثر البيئي والاجتماعي. كما قدم المستشارون قائمة من 5 أسئلة تتعلق بالتراث الثقافي غير المادي إلى الفريق الاجتماعي الخاص بدراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي، من اجل طرحها على أصحاب المصلحة في المجتمع المحلي خلال عملية اشراك أصحاب المصلحة وجمع البيانات الاجتماعية الأساسية في أيلول وتشرين اول 2025.
- إطار سياسة إعادة التوطين: قام مستشارو إطار سياسة إعادة التوطين بالتعاون مع وزارة المياه والري أثناء وضع إطار سياسة إعادة التوطين.

8-4-2- مشاركة دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي مع السلطات المحلية وأصحاب المصلحة في المجتمع

كجزء من تطوير دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي لمشروع الناقل الوطني لعام 2025، تم تنفيذ برنامج مبكر لإشراك أصحاب المصلحة خلال شهري أيلول وتشرين اول 2025. كان الهدف من هذا الإشراك المبكر لأصحاب المصلحة هو ضمان ما يلي:

- إطلاع أصحاب المصلحة على الغرض من المشروع وطبيعته وحجمه كما هو في وضعه الحالي، وحالته والجدول الزمني المتوقع
- إطلاع أصحاب المصلحة على دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي وأهدافه وما ينطوي عليه، والجدول الزمني المرتبط به
- إطلاع أصحاب المصلحة على آلية التظلم التي توفر عملية شفافة وخاضعة للمساءلة في تقديم تظلمات أصحاب المصلحة والرد عليها
- إمكانية قيام أصحاب المصلحة بإثراء فريق دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي وفريق مشروع الناقل الوطني بشكل عام بخصوص السياق البيئي والاجتماعي للمشروع، بما في ذلك الحساسيات المحتملة
- فهم وتوثيق تصورات وتوقعات ومخاوف جميع أصحاب المصلحة، وتضمين ملاحظاتهم في تحليل تقييم الأثر، ووضع الإجراءات الاحترازية /إجراءات إدارية، وذلك لتوجيه تصميم مشروع الناقل الوطني

لقد تم تصميم عملية إشراك أصحاب المصلحة لتكون شاملة، مع إيلاء اهتمام خاص للمجموعات التي يمكن اعتبارها هشة/ أكثر عرضة للتأثر والتي قد تكون معرضة لخطر التجاهل أو التأثر بشكل غير متناسب من المشروع، مثل النساء والشباب والعمال الزراعيين غير الرسميين والرعاة. وقد شملت عملية الإشراك جميع المحافظات الخمس (5) التي يمر بها المشروع وتضمنت سلسلة من الاجتماعات مع أصحاب المصلحة الرسميين والإداريين والمجتمعيين على النحو التالي:

- اجتماعات مع مسؤولي المحافظات والالوية والاقضية لتقديم المشروع ومناقشة آثاره المتوقعة وجمع وجهات نظر المؤسسات المحلية.
- مشاورات مع ممثلي البلديات والمسؤولين، لا سيما في منطقة عمّان الحضرية، لتقديم المشروع ومناقشة آثاره المتوقعة وجمع وجهات نظر المؤسسات المحلية وفهم قضايا التفاعل الحضري وأولويات البلديات
- عقد اجتماعات مجتمعية موسّعه على مستوى الالوية والاقضية (*القصبة*)، تجمع ممثلي المجتمع من مختلف مجموعات أصحاب المصلحة إلى جانب السلطات المحلية للواء/القضاء وممثلي البلديات
- مناقشات جماعية مركزة مع مجموعات معينة من أصحاب المصلحة - بما في ذلك المنظمات المجتمعية المحلية والنساء والشباب والرعاة ومستخدمي البحر في منطقة العقبة - لضمان إشراك المجموعات التي قد لا تتاح لها فرصة متساوية للتعبير عن آرائها في الاجتماعات العامة الاوسع نطاقا
- مقابلات معمقة مع مصادر معلومات رئيسية من المسؤولين المعنيين، وقادة المجتمع المحلي، والمزارعين، والرعاة، وأصحاب الأعمال من اجل الحصول على رؤى تفصيلية حول القضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية ذات الصلة بالمشروع
- تم مشاركة معلومات المشروع مع أصحاب المصلحة المشاركين من خلال نشرة المشروع وخطة إشراك أصحاب المصلحة في دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي

تجدر الإشارة إلى أنه تم أخذ القضايا السياقية وقضايا المشاركة التالية بعين الاعتبار:

- كانت مشاركة النساء في الاجتماعات المجتمعية الكبيرة محدودة، لذلك تم عقد عدة مناقشات مركزة لمجموعات مخصصة للنساء فقط في المحافظات لضمان التعبير عن وجهات نظرهن وأولوياتهن بشكل صحيح
- في الوقت الذي حضر بعض الشباب للاجتماعات المجتمعية الأوسع نطاقًا، الا ان مشاركتهم كانت محدودة في اغلب الأوقات؛ لذلك، تم تنظيم مجموعات نقاش مركزة للشباب لتوفير مساحة آمنة للشباب لتبادل آرائهم ومخاوفهم وتوقعاتهم المتعلقة بالمشروع
- في الوقت الذي حضر بعض الرعاة لاجتماعات المجموعات المركزة للشباب والاجتماعات المجتمعية الأوسع نطاقاً، إلا أن مشاركتهم كانت محدودة، لذلك بُذلت جهود للبحث عن الرعاة مباشرة في الأماكن التي يقيمون فيها.
- في المناطق الحضرية في عمّان، تمت المشاركة بشكل أساسي من خلال السلطات البلدية نظراً للكثافة السكانية العالية والدور الإداري الذي تلعبه البلديات في تمثيل المجتمع المحلي وتقديم الخدمات. وتم تعزيز هذا النهج من خلال اشراك المنظمات

المجتمعية المحلية التي تمثل طيفا واسعا من مختلف مجموعات أصحاب المصلحة، بالإضافة إلى إجراء عدد كبير من المقابلات مع مصادر معلومات رئيسية من المسؤولين المعنيين وقادة المجتمع المحلي والمزارعين والرعاة.

- تم حل المجالس البلدية المنتخبة في وقت سابق من هذا العام، وذلك استعدادًا للانتخابات المقبلة في عام 2026. ونتيجة لذلك، لم يكن من الممكن التواصل بشكل رسمي مع هذه المجالس خلال مرحلة التواصل المبكر في أيلول وتشرين اول؛ ومع ذلك، حضر ممثلو البلديات المنتخبون سابقًا اجتماعات المجتمع المحلي على مستوى الالوية /الاقضية، وكذلك في المجموعات المركزة للشباب والمقابلات مع المصادر الرئيسية.

بشكل عام، تم عقد 37 اجتماعًا، و35 مجموعة نقاش مركزة و95 مقابلة بين أيلول وتشرين اول 2025، في جميع المحافظات والالوية والاقضية والبلديات التي من المحتمل أن تتأثر بمشروع الناقل الوطني، واستهدفت ما يقدر بـ 677 من أصحاب المصلحة الأفراد، بما في ذلك 186 امرأة. ويرد ملخص لذلك في الجدول أدناه.

الجدول8 -1 : ملخص مشاركة أصحاب المصلحة

المحافظة/اللواء	المحافظة/ اللواء/ البلديات اجتماعات المسؤولين	اجتماعات المجتمع المحلي	مجموعات المجتمع المركزة	المصادر الرئيسية للمعلومات المقابلات	المجموع
محافظة عمان لواء ناعور لواء القويسمه لواء سحاب لواء الموقر لواء الجيزة	• 8 اجتماعات على مستوى الالوية/الاقضية • 16 اجتماعاً بلدياً ○ 61 مشاركًا ○ 12 امرأة	• اجتماع مجتمعي واحد على مستوى القضاء ○ 10 مشاركين ○ لا توجد نساء	• 11 مجموعة نقاشية لمنظمات المجتمع المحلي ○ 58 مشاركًا ○ 38 امرأة	• 48 مقابلة ○ 7 نساء	36 اجتماعًا 48 مقابلة 177 مشاركا 57 امرأة مشاركة
محافظة كرك لواء المزار الجنوبي لواء القطرانة	• اجتماع واحد على مستوى المحافظة • اجتماع واحد على مستوى اللواء ○ 7 مشاركين ○ لا توجد نساء	• 1 اجتماع مجتمعي على مستوى اللواء ○ 55 مشاركًا ○ 2 امرأة	• 4 مجموعات مركزة (1 شباب ذكور، 1 نساء، 2 مجتمع عام) ○ 64 مشاركًا ○ 15 امرأة	• 10 مقابلات ○ لا توجد نساء	7 اجتماعات 10 مقابلات 136 مشاركًا 17 امرأة مشاركة
محافظة الطفيلة لواء الحسا	• اجتماع واحد على مستوى المحافظة/اللواء ○ 3 مشاركين ○ لا توجد نساء	• اجتماع واحد للمجتمع المحلي في اللواء ○ 30 مشاركًا ○ 3 نساء	• 7 مجموعات مركزة (1 شباب ذكور، 1 نساء، 2 مجتمع عام، 2 رعاة، 1 رعاة نساء) ○ 77 مشاركًا ○ 23 امرأة	• 15 مقابلة ○ 7 نساء	9 اجتماعات 15 مقابلة 127 مشاركة 33 امرأة مشاركة
محافظة معان لواء جفر	• اجتماع واحد على مستوى المحافظة ○ 2 مشارك ○ لا توجد نساء	• 1 اجتماع مجتمعي على مستوى القضاء ○ 16 مشاركًا ○ 3 نساء	• مجموعتان مركزتان (1 شباب ذكور، 1 نساء) ○ 20 مشاركًا ○ 12 امرأة	• 6 مقابلات ○ لا توجد نساء	4 اجتماعات 6 مقابلات 44 مشاركًا 15 امرأة مشاركة
محافظة العقبة لواء العقبة لواء القويره قضاء الديسة	• 1 اجتماع محافظات • 1 اجتماع محلي ○ 4 مشاركين ○ لا توجد نساء	• 3 اجتماعات مجتمعية على مستوى اللواء/القضاء ○ 58 مشاركًا ○ 7 نساء	• 11 مجموعة مركزة (5 شباب، 5 نساء، 1 مستخدم للبحر) ○ 115 مشاركًا ○ 57 امرأة	• 16 مقابلة ○ لا توجد نساء	16 اجتماعًا 16 مقابلة 193 مشاركًا 64 امرأة مشاركة

5-8 ملخص مشروع نقل وتحلية المياه العقبة-عمّان (مشرع الناقل الوطني) لعام 2025 تعليقات أصحاب المصلحة على دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي

يقدم هذا القسم ملخصًا عالي المستوى لفهم فرِق دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي لتعليقات أصحاب المصلحة التي تم جمعها من خلال 38 اجتماعًا و35 مجموعة نقاشية مركزة و95 مقابلة تم إجراؤها بين ايلول وتشرين اول 2025.

وتجدر الإشارة إلى أنه نظرًا للأهمية الوطنية الكبيرة لمشروع الناقل الوطني ومناقشته في وسائل الإعلام الوطنية، فان معظم أصحاب المصلحة في المشروع على علم به قبل إجراء عملية اشراك أصحاب المصلحة في دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي لعام 2025. علاوة على ذلك، وبسبب التجربة السابقة حول مشروع خط أنابيب الديسي، فقد كان معظم أصحاب المصلحة المشاركين على دراية بأنواع الآثار التي يمكن أن يُحدثها مشروع مثل هذا النوع.

كما وان عملية اشراك أصحاب المصلحة التي تمت في جميع المحافظات الخمس (5) على طول ممر المشروع كشفت عن مستوى عالٍ من الوعي والاهتمام والتوقعات من جانب أصحاب المصلحة المحليين. وكذلك فان المناقشات عكست الفرص التي يمكن أن يجلبها المشروع والمخاوف بشأن آثاره المحتملة أثناء البناء والتشغيل. وبشكل عام، تم تلخيص المواضيع الرئيسية التي انبثقت عن المشاورات وفقا لما هو مبين ادناه.

- **الشفافية والإنصاف في توزيع المنافع والمشاركة**: أعرب جميع أصحاب المصلحة عن رأي موحد مفاده أن المشروع يجب أن يضمن مشاركة أصحاب المصلحة من المجتمع المحلي في المشروع، وتخصيص الوظائف المحلية والعقود المحلية وغيرها من المنافع بطريقة شفافة وعادلة وشاملة. وقد شدد النساء والشباب من أصحاب المصلحة المشاركين على أهمية ضمان عدم تهميشهم في أي مشاركة في مشروع الناقل الوطني أو في تخصيص المنافع.
- **معالجة قضايا المياه المحلية**: على الرغم من أن المشروع مصمم لتزويد عمان والعقبة بالمياه، يعتقد أصحاب المصلحة على طول مسار خط الأنابيب أن المشروع يجب أن يساهم أيضًا في معالجة نقص المياه التي تواجه المجتمعات المحلية والرعاة والمزارعين على طول مسار خط الأنابيب.
- **العمالة والعقود المحلية**: هماك توقعات شديدة بأن يتم إعطاء الأولوية لأصحاب المصلحة المحليين في فرص العمل والعقود المحلية، وذلك من خلال عمليات شفافة وعادلة، وألا يتم تهميش الشباب والنساء من هذه الفرص. وقد تضمنت طلبات للاستثمار في التدريب المهني لإعداد الشباب والنساء للعمل وفرص التعاقد الأخرى.
- **الصحة العامة والسلامة وإدارة حركة المرور أثناء البناء**: استنادًا إلى تجاربهم السابقة حول مشروع خط أنابيب الديسي، فقد أعرب أصحاب المصلحة في جميع أنحاء منطقة مشروع الناقل الوطني عن قلقهم بشأن الحفر المفتوحة، وسقوط الأطفال والماشية في تلك الحفريات، وازدحام المرور والحوادث، والحاجة إلى لافتات واضحة، ومعابر آمنة، وتنسيق وثيق ومستمر مع البلديات أثناء البناء. كما ان هناك قلق واسع النطاق بشأن تولد الغبار ومشاكل الجهاز التنفسي، خاصة في المناطق السكنية؛ وهناك دعوات لاتخاذ تدابير فعالة للحد من الغبار أثناء البناء
- **التأثيرات على الأراضي والمنازل والمزارع والأعمال التجارية:** شدد أصحاب المصلحة في مجال الأعمال التجارية والزراعة، وكذلك السكان المحليون، على أهمية أن يوفر المشروع تعويضات عادلة وشفافة وفي الوقت المناسب لجميع الأصول المتضررة، بما في ذلك المنازل السكنية والأعمال التجارية والمزارع والمحاصيل وأنظمة الري. وقد شدد أصحاب المصلحة على أن التعويضات يجب أن تعكس القيمة السوقية، وليس القيم الإدارية الأقل قيمة، وبأن التأهيل لذلك يجب ألا يعتمد فقط على وثائق الملكية أو الترخيص الرسمي، كما ويجب أن يتم احترام حقوق القبائل في المناطق ذات الصلة
- **الرعاة**: طلب الرعاة المشاركون إنشاء معابر آمنة للحيوانات ووضع علامات أمان واضحة حول الحفر، وأن يضمن المشروع الوصول إلى مناطق الرعي ومناطق المياه؛ واقترح الكثيرون أن يقوم مشروع الناقل الوطني بتركيب نقاط سقي إضافية للماشية على طول الطريق
- **الاستثمار الاجتماعي ودعم المجتمع**: أعرب أصحاب المصلحة في المجتمع، بما في ذلك النساء والشباب، عن توقعهم أن يبرهن المشروع على مسؤوليته الاجتماعية الملموسة من خلال دعم المشاريع المستدامة التي يقودها المجتمع المحلي - والتي يتم تنفيذها من خلال المنظمات المجتمعية وتهدف إلى تحسين سبل العيش بطريقة عادلة وشفافة ومستدامة.
- **التنسيق مع البلديات والمقاطعات**: شدد جميع أصحاب المصلحة في مناطق مشروع الناقل الوطني على أهمية التنسيق الوثيق بين مشروع الناقل الوطني والبلديات ومحافظي الالوية/الاقضية في إدارة التأثيرات الناجمة عن البناء، وكذلك في إشراك المجتمع المحلي وتخصيص المنافع المحلية، مثل التوظيف المحلي والعقود المحلية.

- **احترام الحقوق العرفية القبلية**: أبرز العديد من أصحاب المصلحة البدو ضرورة ضمان تخصيص المزايا المتعلقة بالمشروع - مثل فرص العمل المحلية وفرص الشراء- بشكل شفاف يحترم الانتماءات القبلية المحلية والتفاهمات العرفية للأراضي القبلية، وذلك لتجنب خلق توترات غير مقصودة بين المجموعات القبلية المختلفة. كما تم التأكيد على أن ضرورة احترام التفاعلات القبلية ودورها المركزي في المجتمعات البدوية، لأنها تحمل قيمة اجتماعية كبيرة.

يوضح الجدول التالي 8-2 ملخصًا أكثر تفصيلاً لتعليقات المشاركين من أصحاب المصلحة، مرتبةً وفقًا لارتباط الملاحظات أو الطلبات المطروحة بتصميم مشروع الناقل الوطني، أو مرحلة بنائه، أو تشغيله، أو آليات تعامله مع أصحاب المصلحة أو سبل تعزيز المنافع المحلية. وتجدر الإشارة إلى أن جميع أصحاب المصلحة أشاروا إلى مشروع نقل وتحلية المياه العقبة- عمان باسم "مشروع الناقل الوطني" وقد تم الاحتفاظ بهذه الصيغة في هذا الجدول لتعكس تعليقات أصحاب المصلحة بشكل أكثر دقة.

الجدول8 -2 : ملخص تعليقات أصحاب المصلحة

ملاحظات أصحاب المصلحة	التفاصيل
المتعلقة بالمشاركة في المشروع	
انعدام الثقة والتعلم من المشاريع السابقة	بشكل عام، في حين أبدى معظم أصحاب المصلحة تقديرهم واحترامهم لمشروع الناقل الوطني باعتباره مبادرة وطنية مهمة، إلا أن المشاركين في جميع اجتماعات أصحاب المصلحة أشاروا مرارًا وتكرارًا إلى التجارب السلبية من مشاريع البنية التحتية السابقة، ولا سيما مشروع خط أنابيب الديسي. وفي جميع اجتماعات اشراك أصحاب المصلحة، فقد أكد أصحاب المصلحة باستمرار وبقوة على أهمية عدم تكرار الأخطاء أو الممارسات المرتبطة بتلك المشاريع السابقة. وفي عدة اجتماعات - لا سيما في معان ومنطقة وادي رم - أعرب المشاركون عن إحباطهم العميق وخيبة أملهم الشديدة مما وصفوه بالوعود غير المحققة والممارسات السيئة المرتبطة بمشروع خط أنابيب الديسي. وقد تركت هذه التجارب إرثًا من عدم الثقة دفع أصحاب المصلحة إلى حث مشروع النقل الوطني الى التعامل معه بصورة استباقية، وذلك من خلال المشاركة الشفافة، وتقاسم المنافع بشكل عادل، والوفاء بالالتزامات. من ناحية أخرى، ذكر بعض أصحاب المصلحة بعض التجارب الإيجابية من المشاريع السابقة، مثل مشروع أركاس، حيث تم توزيع فرص المشروع بشكل عادل من خلال ممثلي القبائل ولم تكن هناك أي اعتراضات. وحث أصحاب المصلحة هؤلاء مشروع النقل الوطني على التعلم من هذه الأمثلة الإيجابية.
المطالبة بمشاركة شفافة وعادلة، يتم تنسيقها من خلال لجان المجتمع المحلي والالوية والبلديات	على امتداد جميع فئات أصحاب المصلحة وفي مختلف المواقع ضمن منطقة المشروع، شدّد المشاركون مراراً وتكراراً على ضرورة أن يعمل مشروع الناقل الوطني وفقاً لمبادئ الشفافية والعدالة في جميع جوانب تعامله مع المجتمعات المحلية. ويشمل ذلك فرص التشغيل المحلي، والمشتريات المحلية، وتوزيع المنافع المجتمعية أو المبادرات الشبيهة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، إضافة إلى إدارة التظلمات وقد أعرب أصحاب المصلحة عن قلقهم الشديد من أن مثل هذه الفرص غالبًا ما كانت تقتصر على عدد قليل من الأفراد ذوي العلاقات الجيدة مع المشاريع السابقة، مشيرين إلى أن المحسوبية (الواسطة/المحاباة) مشكلة مستمرة تقوض الثقة والتماسك الاجتماعي. وشددوا على أن مشروع الناقل الوطني يجب أن يتبنى إجراءات واضحة وشفافة ومنصفة لمنع تكرار مثل هذه الممارسات. اما خارج محافظة عمان، فقد اقترح أصحاب المصلحة من مختلف المناطق تشكيل لجان مجتمعية محلية لدعم التنفيذ العادل والحوار المستمر بين المشروع والمجتمعات المحلية. وأوصوا بأن تقوم هذه اللجان بما يلي: • أن يتم الاعتراف بها رسمياً والإشراف عليها من قبل السلطات الرسمية في الالوية والاقضية، مع تمثيل من المجالس المحلية وقادة المجتمع والشباب والنساء • أن تضم ممثلين موثوقين ومعروفين من المجتمع المحلي وذلك لتعزيز المصداقية والتنسيق والثقة • ان يتم الإشراف على عمليات التوظيف والمشتريات والشكاوى المحلية، وضمان الإعلان عن الفرص للجمهور وإتاحتها للجميع، مع إيلاء اهتمام خاص للعاطلين عن العمل والفئات الهشة/ أكثر عرضة للتأثر • ان يتم مراقبة الالتزامات البيئية والاجتماعية، لا سيما أثناء البناء، من خلال المشاركة المحلية والتعاون مع المنظمات المجتمعية كما أوصى أصحاب المصلحة بأن تكون آلية التظلمات متجذرة محلياً، وان يتم ادارتها من خلال هذه اللجان المحلية على مستوى الالوية/الاقضية بدلاً من أن تدار فقط من قبل المشروع أو مسؤولي الاتصال المجتمعي التابعين له. وأكدوا ضرورة التعامل مع التظلمات بشفافية، مع المتابعة السليمة، وبشكل مسؤول، ومع ضمان تمثيل جميع فئات المجتمع. اما داخل المناطق الحضرية في عمّان، فقد سلط أصحاب المصلحة الضوء على الدور التنسيقي الرئيسي للبلديات والمحافظين المحليين، وطلبوا من المشروع التعاون معهم بشكل وثيق وذلك فيما يتعلق بكل من تحصيص المنافع والتنسيق المتعلق بالبناء، مع ضمان تزويد التحديثات الدورية والتعاون المشترك بشكل منتظم. وبالمثل، دعا ممثلو البلديات في المناطق الحضرية إلى التواصل المفتوح والعلني مع السكان قبل بدء أي أعمال بناء، لشرح طبيعة الأنشطة واوقاتها، وطمأنة المجتمعات المحلية بشأن السلامة وحماية البيئة، وضمان الحفاظ على المعايير الدولية العالية في كل مرحلة، فضلاً عن التنسيق مع لجان المجتمع المحلي.

ملاحظات أصحاب المصلحة	التفاصيل
	وبشكل عام، تعكس التعليقات التي قدمها أصحاب المصلحة توقعات واضحة بأن منهجية المشاركة في المشروع يجب أن تتجاوز التشاور بحيث يتم ترسيخ آليات مشتركة للمتابعة والاتصال ومعالجة التظلمات، بما يضمن ترسيخ مبادئ العدالة والشفافية وبناء الثقة طوال مراحل التنفيذ.
تعزيز التنسيق مع البلديات، وتفعيل الإشراف، وضمان مساءلة المقاولين	أعربت البلديات في منطقة عمّان عن دعمها القوي للمشروع، لكنها شددت على الحاجة إلى التنسيق المستمر والإشراف الواضح على جميع الأعمال التي يتم تنفيذها داخل نطاق اختصاصها. وشدد المسؤولون على أهمية الإخطار المسبق قبل بدء أي أعمال بناء للسماح بالتخطيط السليم وإصدار التراخيص والتنسيق اللوجستي. وطلبوا أن يتحمل المقاولون المسؤولية عن جودة أعمالهم وسلامتها وامتثالها للمعايير البيئية، بما في ذلك شرط تقديم ضمانات لإنجاز الأعمال، وتقديم ما يثبت من ادلة للتخلص من النفايات ونقل المواد، والالتزام بالمعايير البلدية. كما اقترحت البلديات وضع إجراءات رسمية لمراقبة المقاولين وتوثيق الإجراءات التي يثومون بها، بما في ذلك تقديم تقارير دورية والتحقق من الامتثال بالأنظمة المحلية. وأوصت عدة بلديات بوضع خطة توظيف محلية بالتعاون مع السلطات البلدية وممثلي المجتمع المحلي، مشيرة إلى أن البلديات يمكنها دعم المشروع من خلال توفير قوائم بالعاطلين عن العمل والعمال المحليين المؤهلين، فضلاً عن سجلات الآلات والمعدات المملوكة محلياً التي يمكن استخدامها في الأعمال. وقد قامت إحدى البلديات بوصف لجنة مجتمعية قائمة على مستوى المنطقة تضم ممثلين عن القطاعات الرئيسية - مثل الصحة العامة والأشغال العامة والتنمية الاجتماعية والتعليم - وسلطت الضوء على دورها المحتمل كمنصة ذات قيمة للتنسيق وتبادل المعلومات وحل المشاكل طوال فترة تنفيذ المشروع.
إشراك النساء في عملية المشاركة في المشروع والاستفادة من المنافع	في جميع مشاركات أصحاب المصلحة، أعربت النساء عن توقع واضح بأنهن يجب أن يستفدن من المشروع وألا يتم استبعادهن أو تهميشهن من الفرص المتعلقة بالعمالة المحلية أو العقود المحلية أو مبادرات المنفعة المجتمعية. وأبرزت المشاركات أن الجمعيات والمؤسسات النسائية - بما في ذلك المطابخ الإنتاجية والتعاونيات المحلية - يمكن أن تساهم بشكل مباشر في المشروع من خلال توفير خدمات تقديم الطعام وغيرها من خدمات الدعم لأنشطة البناء. ووُصفت بعض الجمعيات بأنها تعمل على تدريب أعضاءها وتجهز مرافقها لتقديم هذه الخدمات بكفاءة، مما يمثل وسيلة عملية لضمان مشاركة محلية شاملة. في بعض المناطق، أشارت النساء أيضًا إلى أن حواجز التواصل يمكن أن تحد من مشاركتهن في أنشطة المشاركة، حيث تجد الكثيرات منهن صعوبة في حضور الاجتماعات في المكاتب البلدية أو الأماكن العامة. لذلك طلبن أن يضمن المشروع قنوات اتصال سهلة الوصول ومرنة، بما في ذلك من خلال الجمعيات النسائية والشبكات المحلية والأدوات الرقمية مثل واتساب WhatsApp، لتمكينهن من المشاركة في المشاورات وتقديم الملاحظات وتبادل المعلومات.
إشراك الشباب في عملية المشاركة في المشروع والاستفادة من المنافع	في جميع أنحاء منطقة المشروع، أعرب الشباب الذكور من أصحاب المصلحة عن إحباطهم الشديد إزاء ما يعتبرونه اقصاءً لهم من عمليات صنع القرار والتنمية المحلية. وقد وصف الكثيرون منهم نمطًا مستمرا منذ سنوات يتمثل في ان آرائهم ومبادراتهم لا تُترجم إجراءات فعلية — "أصواتنا لا تصل أبدًا إلى الباب" — مما يجعلهم يشعرون بالتجاهل والتهميش وعدم الثقة في المؤسسات. وأشار العديد من المشاركين إلى تجارب سابقة حيث جرت فيها زيارات رسمية وأنشطة مشاريع دون إشراك مجموعات الشباب المحلية، الامر الذي عزز الانطباع بأن الشباب نادراً ما يتم استشارتهم أو تمثيلهم بطرق مجدية. وقد اسهمت هذه التجارب في ترسيخ شعور عام بالنفور وعدم الثقة، ولا سيما تجاه الجهات الحكومية والمشاريع التنموية أو الصناعية الكبرى. وقد حث الشباب من أصحاب المصلحة مشروع الناقل الوطني على ضرورة اعتماد آليات تضمن مشاركة حقيقية للشباب وتضمن الشفافية في جميع العمليات المتعلقة بالمجتمع. واقترحوا أن يتم تنسيق التوظيف والمشاركة المحلية من خلال الهيئات المحلية الشرعية مثل البلديات ومكاتب الالوية أو نوادي الشباب، بدلاً من الوسطاء غير الرسميين أو النفوذ الفردي.

ملاحظات أصحاب المصلحة	التفاصيل
احترام الانتماءات العشائرية والعلاقات العرفية بالأراضي عند تخصيص المنافع	أكد العديد من أصحاب المصلحة على أهمية ضمان تخصيص المنافع المرتبطة بالمشروع - مثل فرص التوظيف والمشتريات المحلية - بشكل شفاف، مع احترام الانتماءات العشائرية المحلية والتفاهمات العرفية المتعلقة بحدود واراضي الأراضي العشائرية، وذلك لتجنب خلق توترات غير مقصودة بين المجموعات العشائرية المختلفة. كما تم التأكيد على ضرورة احترام التفاعلات العشائرية ودورها المحوري في المجتمعات البدوية، كونها تحمل قيمة اجتماعية كبيرة. كما لوحظ أن بعض المشاريع السابقة شهدت حوادث عنف خطيرة بسبب غياب آليات تشغيلية واضحة وغياب معايير عادلة لتوزيع المنافع بطريقة تخدم مصالح المجتمع المحلي. وقد أوصى أصحاب المصلحة بضرورة التعامل مع هذه الأمور بعناية وبشكل منصف، وبان يتم التنسيق الوثيق مع المحافظ / المتصرف المحلي في اللواء او القضاء المعني، ومع شيوخ العشائر المحليين المعترف بهم وذات المكانة المحترمة.
التواصل الفعال وقنوات المعلومات المتاحة محلياً	شدد العديد من أصحاب المصلحة على أهمية إنشاء قنوات اتصال واضحة وثنائية الاتجاه بين المشروع والمجتمعات المحلية. وأوصوا بإشراك الشخصيات المحلية الموثوقة والجمعيات والسلطات البلدية والالوية/ الاقضية لتسهيل التنسيق السلس وضمان وصول المعلومات إلى السكان بشكل فعال. وأبرز بعض أصحاب المصلحة أن منصات التواصل الاجتماعي (مثل فيسبوك) تُستخدم على نطاق واسع ويمكن أن تكون أدوات عملية لتبادل آخر المستجدات والإعلان عن الفرص ومعالجة مخاوف المجتمع بشكل سريع وبشفافية. واقترح آخرون الحفاظ على الاتصال المباشر من خلال المكالمات الهاتفية أو الجمعيات المحلية لتحسين إمكانية الوصول.
التصميم العام للمشروع ومفهومه	
إعادة توجيه مسار خط الأنابيب في الديسي والحسا والقطرانة	أعرب أصحاب المصلحة المشاركون في مدن الديسة (محافظة العقبة) والحسا (محافظة الطفيلة) والقطرانة (محافظة الكرك) عن مطالباتهم بتغيير مسار خط الأنابيب بعيدا عن مساره الحالي المخطط له بمحاذاة الطريق الرئيسي ومروره عبر مركز هذه المدن. ففي الديسة، أعرب أصحاب المصلحة عن قلقهم من أن مسار خط الأنابيب المقترح الحالي سيؤدي إلى تعطيل الأعمال التجارية المحلية والسياحة والحياة اليومية والسوق المحلي، كما وانه سيعيق وصول المجتمعات المحيطة الى المدينة. وأوصوا بأن يمر خط الأنابيب شمال المدينة. اما في الحسا والقطرانة، فقد أعرب أصحاب المصلحة عن قلقهم من أن مسار خط الأنابيب المقترح حالياً سيؤثر سلباً على جميع الأعمال التجارية والمتاجر على طول الطريق، فضلاً عن تعطيل الطريق السريع الصحراوي، الذي يعد شريان النقل الرئيسي في المنطقة، وطلبوا أن يتجاوز خط الأنابيب هاتين المدينتين من الجهة الشرقية.
معالجة مشاكل المياه التي تعاني منها المجتمعات المحلية والرعاة والمزارعون على طول مسار خط الأنابيب	أفاد جميع أصحاب المصلحة على طول مسار خط الأنابيب بأنهم يعانون من نقص مزمن في المياه وطلبوا أن يوفر المشروع المياه لمناطقهم أيضاً. وأشار بعض أصحاب المصلحة إلى أن هذا المشروع يوصف في وسائل الإعلام بأنه مشروع وطني، لكنهم أرادوا أن يفهموا كيف سيساعدهم في حل مشكلة نقص المياه. وأكد أصحاب المصلحة أنه - من منظور العدالة والإنصاف- يجب أن يساهم الناقل الوطني أيضًا في تحسين الوصول إلى المياه للمجتمعات والرعاة والمزارعين الذين يعيشون على طول مسار خط الأنابيب، وألا يتم التركيز فقط على احتياجات عمّان أو العقبة.
فيما يتعلق ببناء المشروع	
المخاوف المتعلقة بتأثيرات اعمال البناء على الأعمال التجارية الممتدة على طول مسار خط الأنابيب	أعرب أصحاب الأعمال وممثلو الاقضية والبلديات عن قلقهم من أن بناء خط الأنابيب قد يؤدي إلى تعطيل الأعمال التجارية المحلية بشكل خطير، وذلك من خلال إغلاق الطرق، وعرقلة الوصول، والغبار الكثيف، وحركة الآلات الثقيلة، مما سيجبر العديد من المتاجر والاعمال التجارية على الإغلاق المؤقت. وقد يؤدي ذلك إلى نفقات إضافية وديون وضغوط مالية على أصحاب الأعمال المحليين، وفي بعض الحالات قد يؤدي ذلك إلى الإغلاق الدائم لهذه الأعمال، وخصوصا إذا لم يتمكنوا من التعافي. وقد أصر أصحاب المصلحة على ضرورة قيام المشروع بتقديم تعويضات عادلة وفي الوقت المناسب عن هذه الاضطرابات.
مخاوف من أن تؤدي اعمال البناء إلى تعطيل السياحة في وادي رم	أعرب السكان المحليون ومشغلو السياحة في منطقة محمية وادي رم عن مخاوفهم من أن بناء خط الأنابيب قد يؤثر بشكل كبير على الأنشطة السياحية وسبل العيش المرتبطة بها. حيث ان السياحة هي مصدر دخل رئيسي للمجتمعات المحلية في المنطقة، ولم يبدأ قطاع السياحة إلا للتو في التعافي من آثار جائحة كورونا/كوفيد-19 ومن اثار الصراعات الإقليمية الأخيرة. وقد طلب أصحاب المصلحة أن يتم جدولة أعمال البناء لتجنب مواسم الذروة السياحية (من نيسان إلى حزيران، ومن أيلول إلى تشرين ثاني).

ملاحظات أصحاب المصلحة	التفاصيل
مخاوف من أن تؤدي اعمال البناء إلى تفاقم زحف الرمال الصحراوية في منطقة وادي رم.	في الديسة، وصف السكان المشاكل الخطيرة الناجمة عن زحف الرمال، والذي يؤثر على المنازل والطرق والأراضي الزراعية، وقد يؤدي إلى انهيار الجدران ومخاطر على سلامة الأطفال. وأشاروا إلى عدم وجود إجراءات احترازية فعالة، وطالبوا إيلاء اهتمام متجدد للمبادرات المحلية التي تهدف إلى تثبيت الكثبان الرملية وإنشاء مصدات للرياح. كما أعربوا عن قلقهم من أن اعمال بناء خط الأنابيب قد يؤدي إلى تفاقم هذه المشكلة.
مخاوف بشأن الغبار أثناء البناء	أكد أصحاب المصلحة عبر عدة مواقع على طول مسار خط الأنابيب على أهمية التحكم في الغبار أثناء البناء. وأعرب أصحاب المصلحة - ولا سيما النساء- عن قلقهم من أن الغبار الناتج عن البناء قد يؤدي إلى تفاقم أمراض الجهاز التنفسي والحساسية، خاصة بين الأطفال. وقد أوصوا بتنفيذ إجراءات سريعة للحد من الغبار، مثل رش المياه بانتظام بالقرب من المناطق السكنية، لتقليل الآثار الصحية.
مخاوف السلامة العامة والمخاطر الأمنية الناجمة عن تخزين أجزاء من خط الأنابيب	أعرب أصحاب المصلحة عن قلقهم من أن أجزاء الأنابيب الكبيرة التي تُترك على الأرض لفترات طويلة - خاصة بالقرب من المناطق السكنية- قد تجذب الكلاب الضالة أو تصبح أماكن لتجمع السلوكيات غير الاجتماعية أو الأنشطة غير القانونية. وأشار عديد من المشاركين إلى أنهم واجهوا هذه المشاكل في مدنهم أثناء إنشاء مشروع خط أنابيب الديسي، وطالبوا بان يتم تخزين المواد وإدارتها بطريقة تُجنب حدوث مثل هذه المخاطر.
مخاطر السلامة العامة أثناء البناء (الأطفال والماشية ومستخدمو الطرق)	أكد أصحاب المصلحة عبر عدة مواقع على أهمية ضمان السلامة العامة أثناء البناء، لا سيما في المناطق السكنية وبالقرب من المدارس وفي الأماكن التي يستخدمها الرعاة. وكما وقد تم أثيرت مخاوف بشأن خطر سقوط الأطفال أو الماشية في الخنادق المفتوحة، إضافة الى المخاطر العامة على السلامة في المدن والقرى الواقعة على طول مسار خط الأنابيب. وطالب المشاركون في الاجتماع - وخاصة النساء - بوضع لافتات تحذيرية واضحة، وتحديد نقاط عبور آمنة ومخصصة للأطفال الذين يذهبون إلى المدارس أو الأسواق المحلية، وكذلك توفير انارة كافية للشوارع لتقليل المخاطر خلال الليل. وقد شدد ممثلو البلديات ضرورة الامتثال الصارم بأنظمة السلامة الدولية وضرورة قيام المقاولين بتطبيق اجراءات وقائية مثل وضع لافتات واضحة والتحكم في السرعة في المناطق المأهولة بالسكان.
الضغط على الخدمات الصحية المحلية الناتجة عن وجود القوة العاملة في مجال البناء	أعرب بعض أصحاب المصلحة عن قلقهم من أن وجود عمال المشروع قد يرتب ضغطًا إضافيًا على الخدمات الصحية المحلية، التي تعاني اصلاً من نقص في الموظفين والمرافق والإمدادات الطبية.
السلامة المرورية، الاضطرابات، تلف الطرق، وقيود الوصول أثناء مرحلة البناء	أعرب العديد من أصحاب المصلحة عن قلقهم من أن أنشطة البناء قد تقيد أو تعيق الوصول المحلي، وتزيد من ازدحام المرور، وتلحق الضرر بالطرق غير المصممة للمركبات الثقيلة. وشدد العديد من ممثلي البلديات على ضرورة اتخاذ إجراءات لإدارة حركة المرور، وتوفير طرق بديلة للوصول، ومراعاة القدرة الاستيعابية للبنية التحتية للطرق الحالية، ووضع ضوابط واضحة للسلامة على الطرق أثناء أعمال البناء، وضرورة إعادة جميع الطرق إلى حالتها الأصلية بعد أعمال الحفر والردم.
الأضرار المحتملة للمنازل ومخاطر السلامة في المناطق السكنية	أعرب العديد من أصحاب المصلحة عن قلقهم بشأن الآثار المحتملة على المنازل الواقعة بالقرب من مناطق البناء. وقد كانوا قلقين من أن حركة الآلات الثقيلة وأعمال الحفر والغبار واهتزازات الأرض قد تسبب أضرارًا هيكلية للمنازل أو تشكل مخاطر على سلامة السكان. وقد شددت إحدى البلديات على أهمية إجراء تقييم لآثار الاهتزازات الناتجة عن الحفر والآلات على المباني السكنية المجاورة أثناء البناء.
التأثيرات على المجتمعات البدوية المستقرة في الخيام (الرعاة)	أعرب أصحاب المصلحة الذين يعيشون في تجمعات سكانية غير رسمية أو في الخيام عن قلقهم من أن مرور مسار خط الأنابيب بالقرب من منطقتهم قد يحد من الوصول إلى خيامهم أو مناطق الرعي أو طرق التنقل اليومية. وطالبوا بألا تؤدي أنشطة البناء إلى عزل أو عرقلة الحياة اليومية للمجتمع، وأن يتم أخذ احتياجات الأسر ومواشيهم بعين الاعتبار بعناية أثناء البناء.

ملاحظات أصحاب المصلحة	التفاصيل
احترام حقوق العشائر	أكد أصحاب المصلحة البدو في جنوب ووسط البادية على أهمية احترام المشروع لحقوقهم العرفية في استعمال الأراضي، بما في ذلك الأراضي غير المسجلة، وأخذ ذلك بعين الاعتبار وذلك فيما يتعلق بأي آثار محتملة على هذه الأراضي أو استعمالاتها.
مخاوف عامة بخصوص التعويض عن الأراضي والممتلكات المتأثرة	أكد العديد من أصحاب المصلحة أنه في حالة حدوث أي ضرر للأراضي والمنازل والأعمال التجارية والمحاصيل وأي ممتلكات متأثرة في المناطق المتأثرة من المشروع، فانه يجب أن تكون هناك عملية واضحة وعادلة وسريعة لتعويض المتضررين. وقد شددوا على ضرورة وجود إجراءات للتعويض تكون بسيطة وشفافة، بحيث يتم استكمالها ضمن اطار زمني معقول لتجنب التأخيرات الطويلة التي شهدتها المشاريع السابقة، مثل مشروع خط أنابيب الديسي. كما أُثيرت مخاوف بشأن ضمان التقييم العادل للأراضي وجميع الممتلكات، بحيث يتم احتساب التعويض على أساس القيمة السوقية بدلاً من استخدام القيم الإدارية الرسمية الأقل قيمة. بالإضافة إلى ذلك، أشار بعض المشاركين أن أهلية الحصول على التعويض يجب الا تعتمد فقط على حيازة الوثائق الرسمية أو التراخيص او الرسمية او تجديدها، بحيث يتم التعامل مع جميع الأسر والاعمال التجارية المتأثرة بشكل قانوني وبشكل عادل.
مخاوف بشأن المياه الجوفية الضحلة في منطقتي القطرانة والحسا	أشار أصحاب المصلحة في القطرانة (محافظة الكرك) والحسا (محافظة الطفيلة) إلى أنه عند الحفر في هذه المناطق إلى عمق يزيد عن مترين أو ثلاثة أمتار، غالباً ما تظهر المياه الجوفية. وقد تساءلوا عن الكيفية التي سيتعامل بها المشروع مع هذه المسألة. وأشاروا إلى تجارب مماثلة خلال مشروع خط أنابيب الديسي وأثناء الحفر لأغراض زراعية، حيث أثرت المياه الجوفية على الحفريات. وأعربوا عن قلقهم من أن هذه المشكلة قد تؤدي إلى إبطاء أعمال البناء في هذه المناطق.
التأثيرات على النباتات الطبيعية والموارد الطبية والرعوية	أعرب بعض أصحاب المصلحة، ولا سيما من مجموعات نسائية مختلفة، عن قلقهم بشأن الآثار المحتملة للمشروع على الأشجار والنباتات الطبيعية، بما في ذلك الغضا والرتم والطلح، وكذلك النباتات العطرية والطبية مثل الشيح والقيصوم والبعيثران. وأكدوا أن بعض هذه الأنواع ضرورية أيضًا للرعي، خاصة بالنسبة للإبل التي تعتمد على الرتم والطلح كمصدر للعلف. وطلب أصحاب المصلحة اتخاذ تدابير لتجنب إزالة الغطاء النباتي الطبيعي دون داعٍ وحماية مناطق الرعي المهمة لسبل العيش المحلية.
مخاوف بشأن الآثار على المزارع والأنشطة الزراعية	أعرب العديد من أصحاب المصلحة عن قلقهم من أن أنشطة البناء التي قد تحد من الوصول إلى المزارع والأسواق وطرق النقل، وقد تؤثر على شبكات الري - بما في ذلك أنابيب المياه فوق الأرض المتصلة بالآبار الارتوازية التي تزود العديد من المزارع. وشددوا على أن أي انقطاع في إمدادات المياه أو الوصول إليها قد يعطل الإنتاج الزراعي وسبل العيش، لا سيما في المناطق التي تعتمد بشكل كبير على الزراعة والعمالة الموسمية. وأكد المشاركون على أن المشروع يجب أن يضمن اتخاذ إجراءات احترازية عادلة وفي الوقت المناسب في حالة تعطل الوصول أو أنظمة الري مؤقتًا، أو في حالة تأثر المحاصيل الزراعية والأراضي بأي شكل آخر.
التأثيرات على ماشية الأسر في المناطق السكنية	أعرب أصحاب المصلحة عن قلقهم من أن أنشطة البناء قد تزعج الحيوانات التي ترعى في الجوار، وتعطل حركة الماشية إلى مناطق الرعي ومناطق المياه، وتشكل مخاطر على سلامة الحيوانات بالقرب من مواقع الحفر. وأشار المشاركون من منطقة حوض وادي رم إلى أن بعض الإبل والماشية الأخرى قد أصيبت أو نفقت بعد سقوطها في حفر غير محمية خلال مشروع الديسي. وأعربوا عن قلقهم من عدم تعويضهم عن خسائر الماشية وطلبوا من المشروع تركيب أسوار أو حواجز حماية أخرى حول الحفريات المفتوحة وضمان طرق مرور آمنة للحيوانات.

ملاحظات أصحاب المصلحة	التفاصيل
التأثيرات على الرعاة البدو شبه الرحل والرحل	لم يعرب الرعاة البدو عمومًا عن قلقهم الشديد بشأن المشروع، مشيرين إلى أن تنقلهم يسمح لهم بتجنب مناطق البناء النشطة. ومع ذلك، شددوا على أهمية ضمان تدابير السلامة المناسبة - بما في ذلك وضع لافتات واضحة وأسوار - لمنع وقوع حوادث مثل سقوط الماشية في الخنادق أو اصطدامها بمركبات البناء. كما طلبوا عدم إغلاق الوصول إلى مناطق الرعي ومناطق المياه ومراكز تغذية الماشية أثناء الأعمال. واقترح العديد من الرعاة أن ينظر المشروع في تركيب نقاط مياه على طول مسار خط الأنابيب لدعم الرعاة وحيواناتهم.
فيما يتعلق بتشغيل المشروع	
التأثيرات المحتملة لتصريف المياه المالحة على البيئة البحرية والشعاب المرجانية	أعرب الصيادون في العقبة عن قلقهم بشأن التأثير المحتمل لتصريف المياه المالحة الناتجة عن عملية تحلية المياه إلى البحر، مشددين على ضرورة دراسة آثارها المحتملة على الشعاب المرجانية النادرة.
التأثير البصري لخطوط الكهرباء في منطقة محمية وادي رم	أعرب أصحاب المصلحة في منطقة وادي رم عن قلقهم من أن تركيب خطوط كهرباء عالية الجهد في منطقة وادي رم قد يخل بالمناظر الطبيعية، لا سيما في المناطق ذات القيمة الطبيعية والسياحية العالية. وشددوا على أن الزوار ينجذبون إلى المناظر الصحراوية البكر في المنطقة، وأن البنية التحتية المرئية، مثل خطوط الكهرباء، قد تقلل من الجاذبية الجمالية للمنطقة وتؤثر سلبًا على السياحة.
فيما يتعلق بمنافع المشروع	
التوظيف المحلي والإنصاف والشفافية في التعيين	أكد أصحاب المصلحة في جميع المحافظات والالوية/ الاقضية في منطقة المشروع بشدة على أهمية أن يوفر المشروع فرص عمل للسكان المحليين بطريقة عادلة وشفافة. وكانت هذه واحدة من أكثر القضايا التي أثارتها جميع مجموعات أصحاب المصلحة - لا سيما النساء والشباب - الذين سلطوا الضوء على ارتفاع معدلات البطالة المحلية والحاجة إلى الوصول العادل إلى الوظائف المتعلقة بالمشروع. كما طلب بعض أصحاب المصلحة ضمان توفير فرص عمل للأشخاص ذوي الإعاقة. ودعا المشاركون إلى وضع خطة توظيف محلية واضحة وشفافة بالتعاون مع البلديات وممثلي المجتمع المحلي، بما في ذلك الإعلان المبكر عن الوظائف المتاحة. كما طلبوا من المقاولين الفرعيين تطبيق إجراءات توظيف شفافة ومنصفة، وإعطاء الأولوية لتوظيف العمال المحليين المؤهلين واستخدام المعدات والخبرات المحلية قبل اللجوء إلى مصادر خارجية. وشدد العديد من أصحاب المصلحة على أهمية برامج التدريب المهني لمساعدة الشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة على الاستعداد لفرص العمل المحتملة أثناء مرحلة بناء المشروع وتشغيله.
المشتريات المحلية والإنصاف والشفافية في توزيع العقود المحلية	مثلما هو الحال بالنسبة للعمالة المحلية، شدد أصحاب المصلحة في جميع أنحاء منطقة المشروع بشدة على أهمية إعطاء الأولوية للمشتريات المحلية واستخدام الآلات والمعدات والخدمات المملوكة محليًا، وتوزيع هذه العقود بطريقة عادلة وشفافة. وأوضح المشاركون أن الأفراد والشباب في العديد من المجتمعات المحلية يستثمرون في الآلات الثقيلة أو الشاحنات على أمل أن تستأجر المشاريع الكبرى في مناطقهم تلك المعدات. وطلبوا أن يجري المشروع جردًا للآلات والمقاولين المحليين المتاحين وأن يضع آليات شفافة لتنسيق العمل وتوزيعه بشكل عادل بين المشغلين المحليين. كما شجع ممثلو البلديات على التعاون مع لجان أو جمعيات المقاولين المحليين القائمة التي يمكن أن تساعد في تنظيم المشاركة ومنع النزاعات. وطلبت النساء من أصحاب المصلحة أن يتعاون المشروع مع الجمعيات النسائية المحلية لتقديم خدمات مثل تقديم الطعام والتنظيف أو إنتاج الزي الموحد، لضمان استفادة النساء أيضًا من الفرص المتعلقة بالمشروع. بشكل عام، طلب أصحاب المصلحة أن يعلن المشروع بوضوح عن احتياجاته من المشتريات في وقت مبكر وأن يلتزم بعملية عادلة وشفافة وشاملة تعظم من المنافع الاقتصادية المحلية.

ملاحظات أصحاب المصلحة	التفاصيل
الاستثمار المجتمعي ودعم مشاريع المجتمع المحلي)	خلال جميع اجتماعات المشاركة، أعرب أصحاب المصلحة - ولا سيما ممثلو المجتمعات المحلية - عن توقعات قوية بأن يُظهر المشروع التزاماً ملموسا ومستداماً بالمسؤولة الاجتماعية من خلال دعم المجتمعات المحلية والفئات الهشة/ أكثر عرضة للتأثر على طول مسار خط الأنابيب بشكل مباشر. وبينما أوصى مسؤولو البلديات والالوية/الاقضية بان يتعاون المشروع مع المنظمات المجتمعية المحلية والجمعيات الخيرية، فقد توقع المشاركون من المجتمع المحلي أن يساهم المشروع بشكل فعال في تحسين الظروف المعيشية وسبل العيش بطريقة عادلة وشفافة. وقد شدد أصحاب المصلحة على أن مثل هذه المبادرات يجب أن تركز على المشاريع التنموية المجتمعية المستدامة — وليس على التبرعات الخيرية لمرة واحدة — وأن يتم تنفيذها من خلال منظمات وجمعيات مجتمعية محلية موثوقة لضمان وصول المنافع إلى الفئات الأكثر حاجة. وأكد العديد من المشاركين على أنه -ونظرًا لأن المشروع سيوفر المياه بشكل أساسي إلى عمّان- فإنه يجب أن يوفر أيضًا منافع ملموسة ودائمة للمجتمعات والمحافظات التي يمر بها، وبما يسهم في بناء الثقة وتحقيق القيمة المشتركة.

6-8 تعزيز الإفصاح عن حزمة دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي لعام 2025

سيتم الكشف عن حزمة دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي لعام 2025 بمجرد الانتهاء من تقرير دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي لمشروع الناقل الوطني لعام 2025 والموافقة على نشره للجمهور اعتبارًا من 19 كانون اول 2025. وستستمر عملية الافصاح من 19 كانون اول 2025 حتى 26 شباط 2025.

سيتضمن الإفصاح الخطوات التالية:

1. الإعلان عن الكشف عن حزمة دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي لعام 2025 وإتاحتها للجمهور:

سيتم الإعلان عن إجراءات الإفصاح، بما في ذلك مدة فترة الإفصاح، وأماكن إتاحة الاطلاع على حزمة وثائق دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي لعام 2025، وكذلك مواعيد ومواقع الاجتماعات العامة المزمع عقدها، من قبل فريق دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي، وذلك من خلال مخاطبة مكاتب المحافظة واللواء والقضاء الواقعة ضمن منطقة المشروع، إضافةً إلى مكاتب البلديات، كما سيتم الإعلان عنها عبر الصحف الوطنية والإقليمية، ومن خلال صفحات البلديات على وسائل التواصل الاجتماعي

سيتواصل فريق استشاري دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي مع جميع أصحاب المصلحة الذين شاركوا في عملية إشراك أصحاب المصلحة في دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي لإبلاغهم بأماكن الوصول إلى وثائق حزمة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي المحدثة.

وسيشمل ذلك **المنظمات** المجتمعية المحلية في مناطق المشروع، بما في ذلك جمعيات النساء وجمعيات الشباب. كما سيتم مشاركة رمز التحقق للوصول إلى وثائق حزمة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي مع هذه المنظمات المجتمعية.

وستتاح حزمة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي المحدثة، التي تشمل دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي، وخطة الإدارة والمراقبة البيئية والاجتماعية، والملخص غير الفني، وإطار سياسة إعادة التوطين وخطة اشراك أصحاب المصلحة للجمهور باللغتين العربية والإنجليزية اعتبارًا من 19 كانون اول 2025، من خلال الوسائل التالية:

- نشرها على الموقع الإلكتروني لشركة مشروع الناقل الوطني.
- نشرها على المواقع الالكترونية للجهات المقرضة.
- نشرها على الموقع الإلكتروني لوزارة البيئة.
- إرسال نسخ مطبوعة إلى كل من مكاتب المحافظات الخمس، وكذلك إلى الالوية والاقضية ذات الصلة، والبلديات المتأثرة بمشروع الناقل الوطني (المدرجة في الجدول 4.1 من خطة اشراك أصحاب المصلحة هذه). وستتاح هذه النسخ لأي فرد من أفراد الجمهور للاطلاع عليها.
- سيتم أيضًا توفير رمز التحقق للوصول إلى النسخة الإلكترونية من حزمة وثائق تقييم الأثر البيئي والاجتماعي لأصحاب المصلحة المحليين وأثناء الاجتماعات العامة. وسيتم أيضًا نشر رمز التحقق هذا على لوحات الإعلانات الخاصة بالبلديات وعلى صفحات وسائل التواصل الاجتماعي في البلديات التالية :العقبة، القويرة، الديسة، الجفر، الحسا، القطرانة، السلطاني، أمّ الرصاص، الأميرية، الجيزة، الموقر، رجم الشامي، سحاب، أمّ البساتين، وأمانة عمّان الكبرى.
- سيتم نشر إعلان من صفحة واحدة (منشور) يتضمن رمز QR، وتفاصيل حول آليات تقديم الملاحظات، وتفاصيل الاجتماعات العامة المخطط لها، وذلك على أبواب ولوحات إعلانات المساجد والمتاجر الرئيسية في المدن الرئيسية التابعة للبلديات المذكورة أعلاه.
- سيقوم فريق استشاري تقييم الأثر البيئي والاجتماعي بالتواصل مع جميع أصحاب المصلحة الذين تمت مشاركتهم ضمن عملية إشراك أصحاب المصلحة الخاصة بESIA ، لإبلاغهم بمواقع إتاحة حزمة وثائق ESIA المحدّثة .وسيشمل ذلك منظمات المجتمع المحلي(CBOs) في مناطق المشروع، بما في ذلك الجمعيات النسوية وجمعيات الشباب .كما سيتم مشاركة رمز QR الخاص بالوصول إلى وثائق ESIA مع هذه المنظمات، والتي ستتمكن بدورها من تعميم الرمز على شبكاتها داخل المجتمعات المحلية في مناطق المشروع.
- كما سيتم إتاحة رمز QR للوصول إلى النسخة الإلكترونية من حزمة ESIA لجميع المشاركين في الاجتماعات العامة المخطط لها.

2. اجتماعات عامة واجتماعات مع أصحاب المصلحة في جميع المحافظات الخمس:

ستتضمن عملية الإفصاح عقد سلسلة من الاجتماعات العامة واجتماعات أصغر ومركّزة مع أصحاب المصلحة، وذلك ابتداءً من منتصف شهر ديسمبر وطوال شهر يناير 2026، على مستوى المحافظات وكذلك الألوية والأقضية ضمن منطقة مشروع الناقل الوطني (AAWDC)، بما يضمن إتاحة الفرصة أمام جميع فئات أصحاب المصلحة الرئيسيين—بما في ذلك سلطات المحافظات والألوية

والأقضية، وممثلي البلديات، وأفراد المجتمع المحلي والجمهور، وممثلي العشائر، ومنظمات المجتمع المحلي والجمعيات، والأطراف الأخرى المعنية للمشاركة.

كما سيتم عقد سلسلة من الاجتماعات المجتمعية الصغيرة قبل الإفصاح خلال الفترة من 14 إلى 19 ديسمبر، وتشمل اجتماعات مع الرعاة، وسكان المجتمعات المحلية، وأصحاب الأعمال، والمزارعين، والصيادين ومستخدمي البيئة البحرية، والنساء والشباب، وذلك في جميع المحافظات الخمس الواقعة ضمن مناطق المشروع. وتهدف هذه الاجتماعات إلى تزويد الجمهور بالمعلومات حول توقيت الإفصاح، بالإضافة إلى مناقشة تدابير التخفيف المقترحة للمشروع. ويتم عرض تفاصيل هذه الاجتماعات في الجدول 8-3 أدناه.

الجدول8 -3 : الاجتماعات المصغّرة لأصحاب المصلحة قبل الإفصاح – كانون الأوّل 2025

التاريخ	الوصف	الموقع	أصحاب المصلحة الرئيسيون
14 كانون الأول 2025 الأحد	اجتماعات في عمّان	جمعيات رجم الشامي / ذهيبة الغربية	• مزارعون محليون، أنشطة تجارية، ومُلّاك أراضٍ • مجموعات نسائية
		القويسمة، الجويدة، أبو علندا، والرقيم (أمانة عمّان الكبرى)	• مجموعات وممثلون حكوميون ومجتمعيون
		العامرية	جمعية الثُّرّة الخيرية • جمعية وادي الثُّرّة الزراعية
		ضبعة	• أصحاب المشاريع الصغيرة / الأكشاك
		جمعية المستثمرين الأردنيين	• مجموعات صناعية وتجارية
15 كانون الأول 2025 الاثنين	اجتماع في القطرانة	القطرانة	• مجموعة شبابية
	اجتماع في الحسا		• أصحاب مصلحة من المجتمع المحلي
	اجتماع في الحسا		• أصحاب مصلحة من المجتمع المحلي
	اجتماع في الحسا	الحسا	منشآت الفوسفات الصناعية في الحسا / مدير فرع الحسا
16 كانون الأول 2025 الثلاثاء	اجتماعات في العقبة	مركز الأميرة بسمة	مجموعة نسائية • مجموعة شبابية
		مركز الأميرة بسمة	• مجتمع الصيادين ومراكز الغوص
	اجتماع في وادي رم	وادي رم والديسة	• قطاع السياحة • القطاع الزراعي
17 كانون الأول 2025 الأربعاء	اجتماع في الديسة	البلدية	• أصحاب مصلحة من المجتمع المحلي • مجموعة شبابية • مجموعة نسائية
	اجتماع في الجفر	الجفر	• مجموعات مجتمعية وزراعية

التاريخ	الوصف	الموقع	أصحاب المصلحة الرئيسيون
18 كانون الأول 2025 الخميس	اجتماع في الحسا	الحسا	• مجموعة البدو الرحّل (الرعاة)

وفي كانون ثاني، سيتم عقد ثمانية (8) اجتماعات عامة أوسع نطاقا، اثنان منهم في محافظة عمان، وواحد في لواء القطرانة (محافظة الكرك)، وواحد في لواء الحسا (محافظة الطفيلة)، وواحد في محافظة معان (بما في ذلك قضاء الجفر)، وثلاثة في محافظة العقبة (مدينة العقبة، لواء القويره، قضاء الديسة). انظر الجدول 8-4 أدناه.

سيقوم فريق إعداد دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي (ESIA) بالتنسيق مع وزارة البيئة (MoEnv) وسلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة (ASEZA) لإصدار الدعوات الخاصة بهذه الجلسات، كلٌّ ضمن نطاق اختصاصه، مع الحرص على ضمان تمثيل واسع لأفراد المجتمع المحلي ودعوتهم وتمكينهم من المشاركة في هذه الاجتماعات.

وسيتم توفير دعم للنقل للمجتمعات النائية، أو لأفراد المجتمع الذين قد يواجهون صعوبة في الحضور بسبب عدم توفر وسائل نقل مناسبة.

- خلال هذه الاجتماعات العامة، سيقوم فريق الشؤون البيئية والاجتماعية والحوكمة التابع لشركة مشروع الناقل الوطني ومستشاري دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي (شركة الاتجاهات الجديدة ECO Consult) المعلومات التالية:
- النتائج الرئيسية والإجراءات الاحترازية الخاصة بدراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي، باستخدام جدول ملاحظات "ما سمعناه" لتلخيص القضايا الرئيسية التي أثيرت خلال المشاورات السابقة مع أصحاب المصلحة وشرح كيفية معالجتها من خلال تصميم المشروع والإجراءات الإدارية.
- معلومات حول كيفية الوصول إلى وثائق حزمة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي المحدثة لعام 2025، وكيفية تقديم التعليقات خارج الاجتماعات
- آليات التظلم الخاصة بالمشروع: كيفية الوصول إليها وكيفية عملها.
- الخطوات اللاحقة للمضي قدمًا، بما في ذلك كيفية إدارة التعليقات الواردة من عملية الإفصاح ومعالجتها من قبل مستشاري دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي، وخطط شركة مشروع الناقل الوطني لإجراء مزيد من المشاورات والمشاركة مع أصحاب المصلحة في المشروع.

يوضح الجدول أدناه الاجتماعات العامة للإفصاح عن دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي لعام 2025 التي ستعقد في كانون الثاني 2026.

الجدول8 -4 : اجتماعات الإفصاح – كانون ثاني 2026

المحافظة	عدد الاجتماعات	موقع الاجتماع والمناطق	المشاركون المدعوون
محافظة عمّان	2	اجتماع واحد في مكتب محافظة عمّان اجتماع واحد للواء الجيزة ولواء الموقر	مسؤولو المحافظة والالوية والاقضية (ناعور، القويسمة، سحاب، الجيزة والموقر). مسؤولو البلديات ذات الصلة بالمشروع (امانة عمّان الكبرى، العمري، أم الرصاص، الجيزة، الموقر، رجم الشامي، سحاب، أم البساتين) منظمات المجتمع المحلي التي تمثل مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة (النساء والشباب والمزارعون والرعاة). ممثلو القبائل والعشائر أفراد من الجمهور
محافظة الكرك	1	لواء القطرانة، مدينة القطرانة	مسؤولو المحافظة، مسؤولو لواء القطرانة مسؤولو بلدية السلطاني والقطرانة منظمات المجتمع المحلي التي تمثل مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة (النساء والشباب والمزارعون والرعاة). ممثلو القبائل والعشائر أفراد من الجمهور
محافظة الطفيلة	1	لواء الحسا، مدينة الحسا	مسؤولو المحافظة ولواء الحسا مسؤولو بلدية الحسا منظمات المجتمع المحلي التي تمثل مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة (النساء والشباب والمزارعون والرعاة). ممثلو القبائل والعشائر

المحافظة	عدد الاجتماعات	موقع الاجتماع والمناطق	المشاركون المدعوون
			أفراد من الجمهور
محافظة معان	1	مكتب محافظة معان	مسؤولو المحافظة ولواء وقضاء الجفر مسؤولو بلدية الجفر منظمات المجتمع المحلي التي تمثل مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة (النساء والشباب والمزارعون والرعاة). ممثلو القبائل والعشائر أفراد من الجمهور
محافظة العقبة	3	اجتماع واحد لواء العقبة، مدينة العقبة اجتماع واحد لواء القويره، مدينة القويره اجتماع واحد قضاء الديسة، مدينة الديسة	مسؤولو المحافظة واللواء والقضاء مسؤولو سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة مسؤولو بلديات العقبة والقويره والديسة منظمات المجتمع المحلي التي تمثل مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة (النساء والشباب والمزارعون والرعاة). ممثلو القبائل والعشائر أفراد من الجمهور

3. المتابعة مع الفئات الهشة/ الأكثر عرضة للتأثر وأصحاب المصلحة الآخرين في المجتمع:

سيقوم مستشارو دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي بمتابعة كل من جمعيات النساء وجمعيات الشباب ومنظمات المجتمع المحلي والمزارعين والرعاة المعنيين، الذين شاركوا في مشاورات أصحاب المصلحة الخاصة بدارسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي في أيلول وأكتوبر 2025، عبر الهاتف والواتساب ومن خلال عدد محدود من الاجتماعات، وذلك للتأكد من أنهم على علم بمكان الحصول على دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي لعام 2025 والوثائق الداعمة لها، وكيفية تقديم ملاحظاتهم. وسوف تشمل عملية المتابعة هذه مجموعات أصحاب المصلحة في منطقة المشروع الذين قد يتعرضون لتهميش خاص فيما يتعلق بالآثار المحتملة للمشروع (مثل النساء والشباب ذوي الإعاقة والرعاة والأسر الضعيفة اقتصادياً، إلخ). وإذا ما اختار أعضاء هذه المجموعات عدم حضور الاجتماعات العامة في منطقتهم، أو لم يتمكنوا من ذلك، سيقترح فريق مستشاري دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي إجراء مكالمة هاتفية للإجابة على أي أسئلة قد تكون لديهم وجمع ملاحظاتهم.

4. تجميع تعليقات الإفصاح:

ستستمر فترة الإفصاح مفتوحة لمدة 60 يومًا تقويميًا على الأقل من تاريخ النشر (19 كانون اول 2025) لإتاحة الوقت الكافي لأصحاب المصلحة لمراجعة الوثائق والتعليق عليها، حتى نهاية شباط 2026. وخلال هذه الفترة، سيتمكن أصحاب المصلحة وأفراد الجمهور من تقديم ملاحظاتهم من خلال قنوات متعددة، بما في ذلك تقديم ملاحظات مكتوبة عبر البريد الإلكتروني أو نماذج الملاحظات عن بُعد عبر الإنترنت، أو التعليقات الشفوية المسجلة خلال اجتماعات الإفصاح. وسيتم تسجيل جميع التعليقات في سجل الإفصاح والتعليقات، مع توثيق تاريخ ومصدر ومضمون كل تعليق إلى جانب رد المشروع أو الإجراء المتخذ لمتابعة الأمر.

في ختام فترة الإفصاح عن دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي لعام 2025، سيقوم المشروع بإعداد تقرير موجز عن الافصاح يلخص أنشطة المشاركة التي تم إجراؤها، والتعليقات الواردة، وكيفية أخذ المدخلات الرئيسية في الاعتبار عند الانتهاء من حزمة وثائق تقييم الأثر البيئي والاجتماعي المحدثة لعام 2025. وسيتم أيضًا إتاحة هذا التقرير للجمهور من خلال نفس قنوات الإفصاح.

5. الانتهاء من حزمة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي لعام 2025

بعد انتهاء فترة الإفصاح العام، ستقوم شركة مشروع الناقل الوطني ومستشارو دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي بمراجعة جميع التعليقات الواردة من أصحاب المصلحة، وحيثما كان ذلك مناسبًا وملائمًا، سيتم دمج هذه المدخلات في الوثائق النهائية لحزمة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي. وسيتم بعد ذلك إصدار دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي النهائية، إلى جانب الملخص غير الفني المحدث وخطط الإدارة الداعمة (خطة الإدارة والمراقبة البيئية والاجتماعية، إطار سياسة إعادة التوطين وخطة اشراك أصحاب المصلحة). وبمجرد الانتهاء من حزمة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي، سيتم إتاحتها للجمهور من خلال قنوات متعددة، منها:

- الموقع الالكتروني لشركة مشروع الناقل الوطني؛
- منصة الإفصاح عن دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي التابعة لوزارة البيئة؛
- المواقع الالكترونية الخاصة بالجهات المقرضة المشاركة (مثل البنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية)؛
- نسخ ورقية يتم وضعها في مكاتب المحافظات والالوية والبلديات في مناطق المشروع.
- سيتم توفير رمز التحقق للوصول إلى حزمة دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي النهائية عبر الإنترنت في مكاتب المحافظات والالوية والبلديات في مناطق المشروع.

وستبقى حزمة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي النهائية متاحة للجمهور طوال مدة المشروع.

8-7 خطة إشراك أصحاب المصلحة لمشروع الناقل الوطني

بعد الافصاح عن دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي لمشروع الناقل الوطني لعام 2025 واستكمالها، فان مشروع الناقل الوطني سيستمر في تطبيق نهج استباقي وشفاف وسريع الاستجابة لإشراك أصحاب المصلحة طوال مراحل التصميم التفصيلي والبناء والتشغيل اللاحقة لمشروع الناقل الوطني.

وستعمل شركة مشروع الناقل الوطني وكذلك مقاول الهندسة والتوريد والبناء على الاحتفاظ بسجل منظم لإشراك أصحاب المصلحة، يتم من خلاله توثيق جميع أنشطة اشراك أصحاب المصلحة طوال مراحل ما قبل البناء والبناء والتشغيل. وسيوثق السجل التاريخ والموقع ومجموعات أصحاب المصلحة والغرض والقضايا الرئيسية التي أثيرت وردود المشروع والالتزامات التي تم التعهد بها وإجراءات المتابعة. وستسهم هذه الأداة في تعزيز الشفافية، وتمكين تتبع القضايا حتى إغلاقها، وضمان بقاء عملية اشراك أصحاب المصلحة شاملة وسريعة الاستجابة ومتوافقة مع متطلبات الجهات المقرضة.

وسيتم توضيح النهج وخطة إشراك أصحاب المصلحة ضمن خطة إشراك أصحاب المصلحة التفصيلية (خطة اشراك أصحاب المصلحة). وستكون خطة اشراك أصحاب المصلحة هذه وثيقة حية يتم تحديثها من قبل مشروع الناقل الوطني مع انتقال المشروع من مرحلة دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي إلى مرحلة التصميم التفصيلي والبناء.

المراجع

شركة إنجيكون (Engicon) وشركة تترا تك (Tetra Tech)، مبادرة المرونة الاقتصادية – المساعدة الفنية للبنية التحتية (TA2017141 R0 ERI): مشروع الناقل الوطني (AAWDC): الملخص التنفيذي لدراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي (ESIA)؛ تاريخ الإصدار: 31 آذار 2022؛ متاح على الرابط: https://www.eib.org/attachments/registers/157505368.pdf

شركة تترا تك (Tetra Tech)، مبادرة المرونة الاقتصادية – المساعدة الفنية للبنية التحتية (AA-000907 – ERI-ITA)، MSK-21-JOR-ENV: التقييم الأولي للمخاطر ودراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي لمشروع الناقل الوطني (AAWDC) في المملكة الأردنية الهاشمية – عنصر الطاقة المتجددة، دراسة شاملة لتقييم الأثر البيئي والاجتماعي؛ تاريخ الإصدار: 1 حزيران 2025.